بدء
بسم الله الرحمن الرحيم

واقع وآفاق التعاون الصيني العربي وتأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا

تحرير

Zhao Jin

ترجمة

د. حسانين فهمي حسين

أستاذ اللغة الصينية المشارك

كلية اللغات والترجمة – جامعة الملك سعود

دار جامعة الملك سعود للنشر
KING SAUD UNIVERSITY PRESS

ص.ب ٦٨٩٥٣ - الرياض ١١٥٣٧ المملكة العربية السعودية

ح دار جامعة الملك سعود للنشر، ١٤٤٠هـ (٢٠١٩م)

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

حسين، حسانين فهمي
واقع وآفاق التعاون الصيني العربي وتأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا / جاو جين، ترجمة : حسانين فهمي حسين - الرياض، ١٤٤٠هـ.
٤١٤ ص؛ ١٧سم × ٢٤ سم
ردمك: ٩ – ٧٣٠ – ٥٠٧ – ٦٠٣ – ٩٧٨
١- العالم العربي – العلاقات الخارجية - الصين ٢- الصين –العلاقات الخارجية – العالم العربي أ. حسين، حسانين فهمي (مترجم) ب. العنوان
ديوي ٣٢٧,٥١٠٥٦ ١٤٤٠/٦٤٦٤

رقم الإيداع: ٦٤٦٤ / ١٤٤٠
ردمك: ٩ – ٧٣٠ – ٥٠٧ – ٦٠٣ – ٩٧٨

هذه ترجمة عربية محكمة صادرة عن مركز الترجمة بالجامعة لكتاب:

China-Arab States Cooperation and the Development of Ningxia Inland Opening-up Pilot Economic Zone.
By: Zhao jin
© Social Sciences Academic Press (China), 2015
وافق المجلس العلمي على نشر هذا الكتاب في اجتماعه الثامن للعام الدراسي ١٤٣٩/ ١٤٤٠هـ، المعقود بتاريخ ٣/ ٤/ ١٤٤٠هـ، الموافق ١٠/ ١٢/ ٢٠١٨م.

جميع حقوق النشر محفوظة. لا يسمح بإعادة نشر أي جزء من الكتاب بأي شكل وبأي وسيلة سواء كانت إلكترونية أو آلية بما في ذلك التصوير والتسجيل أو الإدخال في أي نظام حفظ معلومات أو استعادتها بدون الحصول على موافقة كتابية من دار جامعة الملك سعود للنشر.

دار جامعة الملك سعود للنشر
KING SAUD UNIVERSITY PRESS

إهـــداء المترجم

إلى الأصل الذي يُنسب إليه كل ما أنا عليه الآن بعد توفيق الله

إلى أبي وأمي

أدام الله ظلهما.

د. حسانين فهمي حسين

مقدمة المترجم

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد.

يقدم هذا الكتاب الذي بين يدي القارئ الكريم لواقع وآفاق التعاون الوثيق بين الصين والدول العربية والإسلامية في مختلف المجالات، وفي المجالين الاقتصادي والتجاري على وجه الخصوص. حيث ارتبطت الدول العربية من المحيط إلى الخليج على مدار تاريخها الطويل بعلاقات صداقة وعلاقات ثقافية وتجارية واقتصادية وطيدة مع الصين. وفيما يتعلق بتاريخ العلاقات الصينية العربية، يذكر كتاب "تسه فو يوان قوي" أحد أمهات الكتب التاريخية الصينية: "أن رُسل خليفة المسلمين كانوا قد جاءوا إلى الصين لأول مرة في الشهر الثامن من العام الثاني من عصر يونغ خوي (عام ٦٥١ ميلادية)." وهذا هو أقدم تسجيل لوصول رُسل الدول العربية والإسلامية إلى الصين، ويعود ذلك إلى عهد الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه). وكما ذكر الجغرافي العربي شمس الدين الدمشقي(١٢٥٦ – ١٣٢٧م) في كتابه "نخبة الدهر في عجائب البر والبحر" (طبعة ليبزك عام ١٩٢٣م)، أن: "بلاد الصنف (تقع جنوب فيتنام الحالية)، ومدينتها الكبرى مدينة الصنف، تقع على ساحل البحر، وأهلها مسلمون ونصارى وعُباد اصنام، وصلت دعوة المسلمين إليها في عهد الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه". وقد كانت بلاد الصنف تقع آنذاك تحت الحكم الصيني. وهذا ما يشير إلى أن البعثات الإسلامية العربية كانت قد وصلت إلى الحدود الصينية لأول مرة في حوالى عام ٦٥١ ميلادية. وأن الرُسل العرب كانوا قد وصلوا إلى الصين على الأرجح عن طريق البحر.

وقد شهدت العلاقات الصينية العربية تقدمًا كبيرًا في العصر الحديث، فعلى المستوى السياسي والدبلوماسي كانت جمهورية مصر العربية أول دولة عربية وافريقية تعترف بتأسيس جمهورية الصين الشعبية في مايو ١٩٥٦، قبل أن يتوالى الاعتراف بالصين من قبل الكثير من الدول العربية. ثم شهدت العلاقات بين الجانبين تطورًا ملحوظاً من خلال الزيارات المتبادلة لقادة الجانبين والوفود الرسمية. كان

آخرها الزيارة التي قام بها الرئيس الصيني الحالي شي جين بينغ للملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية في يناير ٢٠١٦، للتأكيد على متانة العلاقات الصينية العربية ومستقبلها.

ويتمتع التوسع في التعاون التجاري والاقتصادي بين الصين والدول العربية بمغزى مهم في الحفاظ على العلاقات الودية التقليدية الطويلة بين الصين والدول العربية والإسلامية، بالإضافة إلى دفع النفع المشترك للجانبين. فبعد أن أصبحت العولمة الاقتصادية اتجاها مؤثرا في التنمية الاقتصادية حول العالم، أصبح الاقتصاد الصيني بعد مضي أكثر من ثلاثين عامًا على تطبيق الاصلاح والانفتاح جزءًا من الاقتصاد العالمي، فالصين الآن ثاني أكبر اقتصاد على مستوى العالم والأولى من حيث حجم تجارة البضائع، وفي هذه المرحلة الحاسمة من القفزة الاقتصادية، تعد أسواق الدول العربية جزءا لا يمكن الاستغناء عنه في السوق العالمي، وهي في الوقت ذاته إحدى المناطق المهمة في تطبيق الصين لاستراتيجية تنوع الأسواق.

وتماشيًا مع تطور الاقتصاد الصيني، فإن الصين لاتزال تقوم بتعديلات على استراتيجية الانفتاح على الخارج. وحيث أشارت "الخطة الخمسية الوطنية الثانية عشرة" إلى أنه يجب "مسايرة استراتيجية الانفتاح على الخارج والتحول من التصدير وجذب رأس المال الأجنبي إلى الاستيراد والتصدير وجذب رأس المال الأجنبي والاستثمار خارج الصين، ولابد من تطبيق المزيد من استراتيجيات الانفتاح بكل إيجابية، والعمل المستمر على فتح مجالات انفتاح جديدة"، وتعد الدول العربية أحد المقاصد المهمة لاستراتيجية "الخروج" التي تستهدفها المؤسسات الصينية، وهي في الوقت ذاته أسواق مهمة لأعمال المقاولات والصناعات الكهربائية وصناعة المعلومات والسيارات وغيرها من الصناعات الصينية التي تستهدف الأسواق الخارجية.

وفي الوقت الحاضر، هناك العديد من المنصات التجارية والاقتصادية الدولية المهمة لدفع وتعزيز التعاون الصيني العربي، من أبرزها معرض الصين والدول العربية، منتدى التعاون الصيني العربي. ففي عام ٢٠١٣، تم تغيير مسمى منتدى الاستثمار والتجارة الدولي "المنتدي التجاري والاقتصادي الصيني العربي بالصين" (نينغشيا) إلى "معرض الصين والدول العربية". واستند "معرض الصين والدول العربية" على الميزات الثقافية التي تربط بين نينغشيا الصينية والعالم الإسلامي، وتم تشكيل نمط تعاون جديد "الربط الجوي" والذي يربط بين نينغشيا و٢٢ دولة عربية و٥٧ دولة إسلامية، والذي يعد ذراعًا مهمة لدفع تأسيس المنطقتين. كما أشار مجلس الدولة الصيني عند اعتماده "خطة تأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية المفتوحة بنينغشيا" بوضوح إلى أن: تشجيع تأسيس منصة تعاون دولي بين نينغشيا والدول العربية والعالم الإسلامي، وتأسيس آليات تبادل وتعاون متعددة تعود بالنفع على الحكومات والشعوب والمؤسسات في الجانبين". والتركيز على تأسيس خمس منصات تعاون في مجالات تجارة السلع،

تجارة الخدمات، الاستثمار في المال والأعمال، التعاون التكنولوجي والتعاون الثقافي والسياحي وغيرها من مجالات التعاون بين الجانبين.

وتبرز أهمية ترجمة هذا الكتاب الذي صدرت طبعته الأولى باللغة الصينية في ١٠/ ٢٠١٥ عن دار العلوم الاجتماعية للنشر الناشر الرسمي للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية ضمن سلسلة "الدراسات والبحوث الوطنية"، في كونه أول ترجمة لمرجع متخصص ينقل إلى اللغة العربية عن الصينية مباشرة، يناقش آفاق التعاون الصيني العربي في ظل القرارات المهمة التي أكد عليها المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني في ٢٠١٣، والاهتمام الكبير الذي توليه القيادة الصينية الحالية للتعاون الصيني الخارجي، والتعاون الصيني العربي والإسلامي على وجه التحديد، وفق مبادرة "الحزام والطريق"١ التي أطلقها الرئيس الصيني شي جين بينغ. وهو ما يتماشى مع التوجه الصيني في تعزيز التعاون مع الدول العربية في كافة المجالات وعلى رأسها التعاون في مجالات الطاقة والسياحة والتعاون المالي.

كما يأتي تقديم هذا الكتاب للمكتبة العربية من خلال دار جامعة الملك سعود للنشر، تماشياً مع التطور الكبير الذي تشهده العلاقات السعودية الصينية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، حيث كانت المملكة العربية السعودية المحطة الأولى لزيارات الرئيس الصيني شي جين بينغ الخارجية للمنطقة، بالزيارة التاريخية التي قام بها إلى السعودية في يناير ٢٠١٦، التقى خلالها بالملك سلمان، وشهدت التوقيع على العديد من الاتفاقيات بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات، وعلى رأسها مجال الطاقة. وكذا الزيارة التي قام بها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان ابن عبدالعزيز آل سعود إلى الصين في مارس ٢٠١٧، والتي شهدت التوقيع على العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية المهمة بين البلدين الصديقين.

يحتوي الكتاب على تقديمًا وتسعة أبواب رئيسة، يحتوي كل باب منها على عددًا من الفصول، وقائمة بأهم المراجع وملحقًا يضم عددا من الفصول.

وبعد، فإننا نتمنى أن يكون هذا الجهد الذي قدمناه من خلال ترجمة هذا الكتاب المهم إضافة للمكتبة العربية، ومرجعًا يفيد منه كل من يقصده من عموم الباحثين في الدراسات الاقتصادية والاقتصاد الصيني والعلاقات الصينية العربية على وجه الخصوص. كما يسرنا أن نتقدم بالشكر الجزيل للمجلس العلمي بجامعة الملك سعود ومركز الترجمة بالجامعة على قبول مشروع الكتاب ودعمه. وأن نتقدم بالشكر والتقدير للأساتذة المحكمين على جهودهم في تحكيم مشروع الكتاب، وللأساتذة الذين أشرفوا على مراجعة الكتاب وتنفيذه حتى يرى النور.

والله وحده ولي التوفيق.

نبـذة المحرر والمترجم

نبذة المحرر

د. جاو جين: حاصل على درجة الدكتوراه في علم الاقتصاد، باحث ورئيس وحدة الدراسات الاقتصادية بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية. سبق وأن أشرف على مشروع الابتكار بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، والمشروعات البحثية الخاصة بالخطة الخمسية الحادية عشرة لوزارة التجارة الصينية، والعديد من المشروعات البحثية للبنك الدولي وعدد من الجهات الاقتصادية الصينية. حصلت مؤلفاته على العديد من الجوائز داخل الصين، من بينها جائزة وزارة التجارة الصينية، وجائزة المركز الأول لأفضل السياسات من الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، والمركز الأول لأفضل بحث علمي من الجمعية الصينية للتجارة الدولية.

نبذة المترجم

د. حسانين فهمي حسين: الأستاذ المساعد بقسم اللغة الصينية كلية الألسن- جامعة عين شمس. الأستاذ المشارك بقسم اللغات الحديثة كلية اللغات والترجمة- جامعة الملك سعود. حاصل على الدكتوراه في اللغة الصينية وآدابها من جامعة اللغات ببكين عام ٢٠٠٨. صدر له العديد من الترجمات من الصينية إلى العربية والعكس.

من بينها:

-"الذرة الرفيعة الحمراء" (رواية نوبل ٢٠١٢)، مويان–المركز القومي للترجمة.

-"الصبى سارق الفجل" رواية، مويان، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

-"موجز تاريخ التبادلات الثقافية بين الصين والعالم العربي"، دار جامعة الملك سعود.

- "صيف حار وقصص أخرى" للكاتب الصيني يوهوا، دار صفصافة للنشر.

- "المسيرة الجديدة للإصلاح الاقتصادي في الصين"، دار جامعة الملك سعود للنشر.

- "ملامح وأماكن سعودية" (ترجمة من العربية إلى الصينية"، مكتبة الملك عبدالعزيز.

حاصل على:

-"جائزة التفوق" بمسابقة اللغة الصينية للدارسين الأجانب المقيمين بالصين ٢٠٠٦.

-"جائزة الشباب للترجمة" المركز القومي للترجمة ٢٠١٢".

-"جائزة التميز في ترجمة الكتب الصينية ٢٠١٦" أكبر جائزة تمنحها الصين للمترجمين الأجانب. والعديد من شهادات التقدير لجهـــوده في الدراسات الصينية والترجمة التحـــريرية والفورية.

هيئة التحرير

مستشارا التحرير: قاو بيي يونغ – تشن دونغ خونغ.

رئيس فريق التحرير: جاو جين.

المؤلفون وتوزيع الأعباء:

الباب الأول: جاو جين.

الباب الثاني: باي مين.

الباب الثالث: فينغ ليي.

الباب الرابع: وانغ تشاو يانغ.

الباب الخامس: وانغ تشوان.

الباب السادس: فينغ يونغ تشنغ.

الباب السابع: ليو جيا جيون.

الباب الثامن: سونغ روي – جاو شين.

الباب التاسع: ليو فينغ يونغ – جيانغ جين .

تقديـــم

يعد الالتزام بتطبيق استراتيجية الانفتاح على الخارج، والتوسع في الانفتاح غرباً، أحد الاجراءات المهمة لضمان تحقيق الصين نموا اقتصاديا سريعا ومتوازنا. وقد أشار الاجتماع الكامل الثالث للدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الحزب إلى تسريع وتيرة خطى انفتاح المناطق الحدودية، ودفع تأسيس "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" و"طريق الحرير البحري"، وتشكيل أوضاع جديدة للانفتاح الشامل. فيما تعد مبادرة "الحزام والطريق" التي اقترحتها اللجنة المركزية للحزب إنجازًا مهمًا في مجال تأسيس اقتصاد منفتح في الفترة الجديدة، وإجراءً مهمًا للانفتاح الصيني على الخارج، والتي فتحت صفحة جديدة في عملية التنمية الكبرى للأقاليم الغربية الصينية، وعبرت عن التغيرات الكبرى التي يشهدها الانفتاح الصيني على الخارج. وتعتبر منطقة غرب الصين مهد الأمة والحضارة الصينية العريقة، وهي في الوقت ذاته منطقة صعبة ومركزية فيما يتعلق بالتأسيس الشامل لمجتمع الرفاه في الصين. فيما يعد تأسيس "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" مشروعًا عالميًا يربط بين قارتي آسيا وأوروبا يهدف إلى دفع التنمية الكبرى بغرب الصين. فالاعتماد على التنمية العلمية لتسريع وتيرة تأسيس "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير"، يحمل مغزى واقعيًا وتاريخيًا واستراتيجيًا قوميا لمقاومة رغبة الدول المتقدمة في إعادة رسم خريطة الاقتصاد العالمي، والتوسع في الأفق الخاص بالاقتصاد الصيني، وتيسير تحقيق الخطوة الثالثة من الأهداف الاستراتيجية للحداثة الصينية.

تقع نينغشيا ضمن المناطق الداخلية الصينية، في موقع مهم على الجسر الذي يربط بين آسيا وأوروبا، وتتمتع بموقع جغرافي متميز في الربط بين الصين والشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وباعتبارها أكبر منطقة لتجمع شعب قومية هوي الصينية المسلمة على مستوى الصين، فهناك تقارب بين عادات وتقاليد قومية هوي وعادات وتقاليد المسلمين حول العالم، وقد ساعد هذا التوافق في

العقيدة الدينية على التواصل الشعبي المستمر، فهي تلعب دورًا مهمًا في التعاون بين الصين والدول العربية والإسلامية. ففي ١٢/ ٩/ ٢٠١٢، أعلن السيد لي كه تشيانغ الذي كان يشغل آنذاك عضو المكتب السياسي باللجنة المركزية للحزب ونائب رئيس مجلس الدولة الصيني خلال حفل افتتاح الدورة الثالثة لمنتدى التعاون الصيني العربي بنينغشيا، تأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا والمنطقة الجمركية الشاملة بينتشوان. واللتين تهدفان إلى تحويل نينغشيا إلى قاعدة استراتيجية لانفتاح الصين غربًا. وقاعدة مهمة لصناعات الطاقة والبتروكيماويات، ومركزًا لتجمع صناعات الأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية، ومنطقة نموذجية للربط بين الصناعات، وتأسيس منصة استراتيجية بين الصين والدول العربية والإسلامية حول العالم. والبحث عن مسارات جديدة لانفتاح المناطق الصينية الداخلية.

وفي سبيل دفع تحويل ننيغشيا إلى قاعدة استراتيجية للمنطقة الاقتصادية التجريبية المفتوحة وانفتاح الصين غربًا، إلى جانب تحويلها إلى محطة استراتيجية على طول الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، ينطلق هذا الكتاب من تأسيس منصة استراتيجية تجمع بين الصين والدول العربية والإسلامية، ويعتمد على التعاون الصيني العربي وتأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا كموضوع رئيسي، لدراسة التعاون الصيني العربي في مختلف المجالات التجارية والاقتصادية (بما في ذلك تجارة البضائع، تجارة الخدمات واستغلال الاستثمارات الأجنبية) والمالية ومجالات الطاقة والسياحة وغيرها من المجالات، ويقدم لتأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا، بالإضافة إلى السياسات الرائدة وسياسات الأمن القومي في مجالات التجارة والاستثمار والمال والأعمال والطاقة والسياحة والمجال الضريبي وغيرها من المجالات.

١ - السياسات التجارية والاستثمارية

يعد العمل على تطوير تجارة البضائع الدولية أحد المضامين المهمة لتأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا، وهو في الوقت ذاته مجال رئيس في التبادل والتعاون بين نينغشيا والدول العربية والإسلامية. وفي الوقت الحالي، يحتل النشاط التجاري نسبة ضعيفة في اقتصاد نينغشيا، بالإضافة إلى تدني مستوى الانفتاح الاقتصادي بها، كما أن هيكل تصدير البضائع لا يزال يعتمد بشكل رئيسي على المعادن. ولتحقيق الهدف المنشود من تحويل نينغشيا إلى قاعدة مهمة لصناعات الطاقة والبتروكيماويات، ومركزًا لتجمع صناعات الأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية، فإنه يجب العمل على دعم تصدير الأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية، والتركيز على استيراد مصادر الطاقة والموارد على مستوى البلاد. وهو ما يتطلب: أولًا، العمل على رفع نسبة

استرداد الضرائب التصديرية بالنسبة للأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية. ثانيًا، تقديم التسهيلات المناسبة للمؤسسات الحلال في أسواق المال واصدار السندات، تشجيع المؤسسات العاملة في مجال إنتاج الأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية للدخول في أسواق المال. ثالثًا، تسريع وتيرة التسهيلات التجارية وتبسيط إجراءات الفحص، والتوسع في استيراد مصادر الطاقة والمواد الخام. رابعًا، البحث عن آليات جديدة لتطوير الصناعات الحلال، وآليات جديدة للتجارة الحرة، وآليات جديدة لمنافذ الانفتاح الداخلي.

ويعد تطوير تجارة الخدمات واستغلال الاستثمارات الاجنبية المباشرة مسارين مهمين في مجال تطوير الاقتصاد الإقليمي لمنطقة ننيغشيا. وتعد صناعة الخدمات أساسا مهما لتطوير تجارة الخدمات. وتتميز خصائص الخدمات في الهيكل الصناعي لننيغشيا بوضوحها، فما إن يحدث تغيير بسيط في الهيكل الداخلي للخدمات، حتى يصاحبه تطور كبير في الخدمات الناشئة. كما أن هناك تعزيزًا لدور صناعة الخدمات في مجال خلق فرص العمل، إلا أن ارتفاع معدل إنتاج العمالة في هذا القطاع لا يزال في مرتبة متأخرة عن القطاع الثاني. وتعد السياحة العنصر التقليدي الأبرز في تجارة الخدمات بننيغشيا. وفي مجال تجارة الخدمات، يجب التركيز على تطوير الخدمات السياحية التقليدية والتبادلات الثقافية. أولًا، تسريع وتيرة التنمية السياحية الدولية في منطقتي وسط وغرب الصين، ففي منطقة غرب الصين، يجب أن يتم التركيز على فتح خطوط الطيران الدولية المباشرة، والخطوط الجوية على طول طريق الحرير، لتيسير حركة الطيران المباشر للسائحين من داخل وخارج الصين إلى منطقة غرب الصين. ثانيًا، تعزيز دور المدينة التجارية الإسلامية الدولية كمنصة من خلال مشاركة الحكومة والقطاع الخاص. ثالثًا، فتح المعابر الجوية والبرية الداخلية المفتوحة بننيغشيا، وتطوير الخدمات الحديثة.

ولمواجهة ضعف مكانة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بننيغشيا في الاستثمارات الثابتة في المجتمع، وعدم وضوح الدور الذي تلعبه المؤسسات الاستثمارية الأجنبية في خلق فرص العمل. فإنه يجب أن تقوم الثقافة الإسلامية بدور حاسم في تطوير تجارة الخدمات وجذب رأس المال العربي إلى المنطقة والتوسع في الاستثمارات الأجنبية داخل ننيغشيا، وهو ما يتطلب:

١- تعزيز الصبغة الشعبية للمعرض الصيني العربي، ودفع الدور الإيجابي لمشاركة

المؤسسات، وتحويل معرض الصين والدول العربية إلى منصة مهمة لدفع تأسيس "المنطقتين [1] بنينغشيا" وتطبيق استراتيجية الانفتاح غربًا، وجعل المعرض علامة دولية في مجال التبادلات التجارية والاقتصادية بين الدول العربية ومنطقة نينغشيا بغرب الصين.

٢- وفيما يتعلق بجذب المستثمرين، يجب التفكير جيدًا في الخطط المعنية بتطوير الصناعات التي يقوم عليها الاقتصاد الإقليمي، والتركيز على حماية البيئة.

٣- وبالنسبة لقائمة الصناعات في غرب الصين، يجب التوسع في أكثر السياسات الاستثمارية انفتاحًا والتي بإمكانها جذب رأس المال العربي، وتشجيع الاستثمار الأجنبي للعمل في مجالات المال والأعمال والتعليم والسياحة والثقافة والطب وغيرها من المجالات، والعمل على تطوير صناعة الخدمات.

ويجب أن يعتمد تأسيس المنطقة الجمركية الشاملة بينتشوان على دفع تطوير سلسلة الصناعات التي تندرج تحت الاقتصاد الإقليمي بنينغشيا كمهمة رئيسة، وتحويل المنطقة الجمركية الشاملة بينتشوان إلى معبر يربط بين الصين والدول العربية. أولًا، تفعيل السياسات التفضيلية داخل المنطقة، والعمل على جذب الصناعات التكنولوجية المتقدمة، وتحقيق نتائج أكبر في مجال تطوير سلسلة القيم، والعمل على تطوير خدمات المستودعات الجمركية الحديثة. ثانيًا، إصلاح الآليات الإدارية الحالية (القيادات المتعددة)، ورفع الكفاءة التشغيلية للمنطقة الجمركية الشاملة. ثالثًا، الحصول على الموافقة بالبدء في استخدام اليوان الصيني في إنهاء المعاملات الجمركية عند المغادرة، والموافقة على تقديم السياسات التفضيلية لمختلف الأشخاص عند دخول المنطقة، بما في ذلك السياسات المعنية بتأشيرة الدخول عند الوصول.

٢- سياسات التعاون المالي

شهد تطور الإصلاحات المالية في نينغشيا تقدمًا مستمرًا خلال السنوات الأخيرة، وهو ما قدم ضمانات مفيدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة، إلا أن حجم صناعة المال والأعمال في نينغشيا لا يزال ضعيفًا، ويعتمد بشكل رئيس على الصناعة المصرفية، في مقابل ضعف حجم السندات المالية وسوق التأمين، والغياب التام لمؤسسات الائتمان، وعدم اكتمال منظومة السوق. وبالنظر إلى الدور المنشود لنينغشيا في دفع التعاون الصيني العربي، فإنه يجب أولًا تحديد الأهداف

(١) يقصد بها: المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا، والمنطقة الجمركية الشاملة بمدينة ينتشوان (عاصمة نينغشيا). المترجم

المعنية، وتغيير المفاهيم والأفكار، وتجربة الاعتماد على عقلية أكثر انفتاحًا للتعامل مع المال الإسلامي، والبدء في أعمال المال الإسلامي بروح الرغبة في التعاون وليس الإقصاء أو القمع. ثانيًا، يجب الاهتمام بالسياسات، ودفع التعاون المالي الصيني العربي على خطوات ومراحل، وعدم التعجل في الوصول إلى نتائج سريعة. تسريع وتيرة تأسيس "المنطقتين" بنينغشيا، ودفع التعاون المالي الصيني العربي، مع مراعاة أن هناك العديد من القضايا التي يجب النظر فيها على مستوى الدولة، كما يجب القيام بتعديل واستكمال المضامين المعنية في اللوائح والقوانين المالية في التوقيت المناسب، وتهيئة الظروف المناسبة للتعمق في التعاون الصيني العربي في المجال المالي. كما يجب تقديم المزيد من الدعم للسياسات المعنية بنينغشيا في مجال جذب المشروعات من الشرق الأوسط والسماح لرأس المال الأجنبي بالانتقال إلى المنطقة وتأسيس الجهات المالية في مجال التعاون الصيني العربي، وتأسيس منطقة تجريبية وطنية صغيرة للإصلاحات المالية. وفي الوقت ذاته، يجب التوسع بخطى ثابتة في مجال الانفتاح المالي على الدول العربية، وتأسيس منصة للتعاون المالي الصيني العربي، والتوسع في قنوات التعاون المالي بين الجانبين، والإسراع في وضع وإصدار السياسات والإجراءات المعنية بتسريع وتيرة تطوير صناعة المال والأعمال بنيغشيا في ظل التعاون الصيني العربي في المجال التجاري والاقتصادي.

وفي الوقت الذي يتم فيه التحول التدريجي لتدفقات استثمارات البترودولار، فإن الصين باعتبارها ثاني أكبر اقتصاد عالمي، ستصبح بدون شك سوقا استثمارية جاذبة للبترودولار. وفي ظل التنمية الاقتصادية السريعة في منطقة غرب الصين في الوقت الحالي، فإن هناك حاجة قوية للاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات الجودة العالية ورأس المال الاستراتيجي. وفي ظل هذه الظروف، فإن جذب البترودولار لا يفيد في تعزيز الصلات التجارية والاقتصادية مع الدول المنتجة للنفط بالشرق الأوسط فحسب، بل أنه يتمتع بمغزى إيجابي للتعمق في دفع استراتيجية التنمية الكبرى بالمنطقة الغربية. وبالنظر إلى كون منطقة نينغشيا ذاتية الحكم لقومية هوي تتمتع بموروث ثقافي وديني عميق يربط بينها وبين الدول المصدرة للنفط بالشرق الأوسط، فإنها يمكن أن تصبح الهدف الأول لدخول البترودولار إلى منطقة غرب الصين، كما يجب التحكم في تدفقات البترودولار إلى المنطقة من خلال تحديد المبالغ المعنية لاستغلال البترودولار في دعم التنمية الاقتصادية بنينغشيا والمناطق التجريبية بمنطقة غرب الصين. أولًا، أن يتم تأسيس صناديق استثمارية صناعية برؤوس أموال صينية عربية مشتركة. ثانيًا، دفع تأسيس أسواق رأس المال والمراكز المالية بمنطقة غرب الصين. ثالثًا، التعديل المناسب لمشروعات رأس المال، وتحديد المبالغ وتوجهات الانفتاح في غرب الصين. رابعًا، استكمال اللوائح والقوانين ومنظومة الرقابة والإشراف على جذب البترودولار، وتجنب تدفقات رأس المال الإرهابي.

٣- سياسات التعاون في مجال الطاقة

يتمتع تعزيز التعاون الصيني العربي في مجال الطاقة بمغزى استراتيجي لضمان إمدادات وأمن الطاقة في الصين، وضمان استقرار سوق الطاقة العالمية ودفع مصالح الصين الدولية، وتعزيز التبادلات الاقتصادية الصينية العربية، تعزيز الثقة السياسية المتبادلة وضمان استقرار السلم الثنائي والعالمي. كما أن الدول العربية باعتبارها موردًا مهمًا للطاقة في السوق العالمية، فإنها ترتبط بتعاون مهم مع الصين في مجال الطاقة، وهناك مستقبل كبير للتعاون بين الجانبين في هذا المجال. وبالطبع فإن التعاون الصيني العربي في مجال الطاقة يواجه العديد من القيود، التي تشمل العنصر السياسي الذي يتمثل في عدم استقرار الأوضاع السياسية الدولية، وعدم اكتمال آليات تحديد أسعار الموارد المحلية والأنظمة المعنية.

وقد ساعدت استراتيجية توجه الدول العربية "شرقًا" في تعزيز الدور الذي تلعبه الصين في مجال التجارة العربية الدولية، فصادرات الدول العربية من الطاقة بحاجة إلى السوق الصيني، كما أن البترودولار العربي بحاجة إلى سوق استثمارية أكثر أمانًا. ويجب أن تقوم الصين بتقييم استراتيجي شامل لتعزيز التعاون الصيني العربي في مجال الطاقة، وتحديد الاستراتيجية الدبلوماسية للطاقة، والدعوة إلى مفهوم أمني لمصادر الطاقة الجديدة، والإسراع في التوصل إلى اتفاق مع دول مجلس التعاون الخليجي حول المنطقة التجارية الحرة، والارتقاء بمستويات التعاون في مجال الطاقة، والبحث عن آليات لهذا التعاون، وابتكار أنماط تعاون، وإصلاح نظام تسعير مصادر الطاقة محليًا، لتهيئة الظروف المناسبة للتعاون الدولي في مجال الطاقة. وفي ظل التعاون الصيني العربي في مجال الطاقة، يجب العمل على تفعيل الدور المهم لنينغشيا في مجال التعاون الصيني العربي في مجال الطاقة، واعتماد ما تتمتع به نينغشيا كأساس، واستغلال ميزة التكامل في الموارد التي تتمتع بها نينغشيا والدول العربية، وتعزيز التعاون في مجالات الطاقة التقليدية، واستغلال الأواصر الثقافية لدفع تطوير الصناعات المحلية المميزة، وتحقيق التعاون الشامل في ظل التنمية التي تشهدها مصادر الطاقة الجديدة عالميًا.

وهناك إمكانات كبيرة للتعاون الصيني السعودي في مجال الطاقة. فعلى مدار فترة طويلة، تتمتع الصين بأساس جيد للتعاون مع المملكة العربية السعودية في مجال الطاقة، ومنذ مطلع القرن الحادي والعشرين، وتماشيًا مع التغير الذي طرأ على سوق النفط، فإن هناك كميات كبيرة من النفط السعودي بدأت تدخل السوق الصينية، بما يصب في مصلحة التعاون بين الجانبين، هذا من جانب. ومن جانب آخر، نجد أن هناك عددًا من المعوقات للتعاون الصيني السعودي في مجال الطاقة، والتي تتمثل في: الاضطرابات السياسية التي تشهدها المنطقة العربية والتي كان لها تأثيرها على زيادة

التعاون بين الجانبين في مجال الطاقة، كما أن التعاون الوثيق بين الصين والسعودية في مجال النفط قد أثار سخط الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، انخفاض معدل التوجه السوقي للمؤسسات الصينية وانخفاض معدلات منافستها الدولية، مما قيد التعمق في التعاون الصيني السعودي في مجال الطاقة. وبالإضافة إلى ذلك، نجد أن الدول المتقدمة من الصعب أن تتخلي على المدى القصير عن الاعتماد على النفط الخليجي، فهناك ضغوط تنافسية كبيرة تواجهها واردات الصين من النفط السعودي، كما أن العجز التجاري الكبير أعاق زيادة الصادرات الصينية إلى السعودية، وكان له تأثيره على مستقبل التعاون التجاري والاقتصادي بين الجانبين. وبالنظر إلى هذه الظروف، فإن الصين يجب أن تضع الخطط الاستراتيجية المعنية لمواجهة هذه المشكلات، بما في ذلك: ١. الارتقاء بالتأثير الصيني في المنطقة العربية، والبدء الفعال في دبلوماسية الطاقة. ٢. المشاركة الإيجابية في تأسيس نظام جديد لسوق النفط العالمي، والحصول على حق تسعير النفط عالميًا. ٣. ابتكار أنماط التعاون، والتركيز على توقيع الاتفاقيات طويلة الأمد، وتأسيس علاقات تجارية أكثر ثباتًا. ٤. كما يجب أن تتمسك المؤسسات الصينية العاملة في مجال النفط بالبدء في التعاون الدولي، ومواصلة دفع التعاون مع السوق السعودية. ٥. يجب أن يتحول نمط التعاون بين الجانبين من التنقيب والتطوير البسيط إلى التنوع في استغلال الموارد والتوسع في سلسلة الصناعات. ٦. الاستغلال الأمثل لمنصة منتدى التعاون الصيني العربي، ودفع تأسيس منطقة التجارة الحرة بين الصين ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، وأخيرًا الارتقاء الشامل بالتعاون الاقتصادي الصيني السعودي.

٤- سياسات التنمية السياحية

هناك آفاق تنموية كبيرة للتعاون الصيني العربي في المجال السياحي، ففي مجال دفع التنمية السياحية، يجب أن تحدد الصين أهدافها وفق ما يأتي:

١- الاعتماد على ابتكار الأنظمة المعنية، والعمل على تحويل نينغشيا إلى منطقة تجريبية في مجال إصلاح صناعة السياحة في المناطق الداخلية الصينية.

٢- التركيز على الانفتاح والتبادل، وتحويل نينغشيا إلى محور للتعاون الصيني العربي في المجال السياحي والتبادلات الاقتصادية والثقافية.

٣- الاعتماد على ابتكار الأنظمة والانفتاح والتبادل كجناحين رئيسين، وتحويل نينغشيا من مقصد سياحي معروف على مستوى الصين إلى مقصد سياحي عالمي. كما يجب أن تعتمد التنمية

السياحية في نينغشيا مستقبلًا على "الاعتماد على الانفتاح لدفع التنمية"، وأن يتم تحقيق الأهداف السابقة وفق استراتيجية ابتكار الأنظمة المعنية والاستراتيجيات الدولية واستراتيجية مؤشرات الطلب واستراتيجية التنمية المستدامة.

ولكي يتم تطبيق الاستراتيجيات التنموية المعنية، فإنه يجب الاعتماد على الهوية الثقافية لدفع التعاون الصيني العربي، واعتماد التأشيرات المجانية لدفع وصول السائحين العرب إلى الصين للسياحة، والاعتماد على استرداد الضرائب على المشتريات لدفع الانفاق السياحي، وإصدار السياسات الضريبية والاستثمارية الداعمة، استكمال تأسيس منظومة النقل. ومحاكاة نمط الصندوق الصيني الآسيوي للتعاون في مجال الاستثمار، وأن تكون المبادرة من خلال الجهات المالية الوطنية، وأن تدعمها في ذلك حكومة منطقة نينغشيا، والربط مع الجهات المالية العربية، وتأسيس صندوق التنمية الثقافية والسياحية الصينية العربية. زيادة الاستثمارات في مجال تأسيس البنية التحتية في مجال النقل والتدريب على الوظائف السياحية، وتأسيس الآليات المعنية بالتعاون الثقافي والسياحي بين نينغشيا والهيئات التابعة للحكومة المركزية والمقاطعات المتقدمة في شرق الصين.

وعلى مستوى منطقة نينغشيا ذاتية الحكم لقومية هوي، يجب العمل بالنقاط التالية:

١- العمل على ابتكار الأنظمة الخاصة بالإدارة السياحية.

٢- الاهتمام بتأسيس المشروعات السياحية، واستكمال منظومة الخدمات السياحية الإسلامية.

٣- تعزيز التسويق السياحي داخل وخارج الصين.

٤- استكمال السياسات المالية والضريبية.

٥- البحث عن السياسات الخاصة بحماية الأراضي والموارد.

٦- الاهتمام بإعداد الكفاءات.

٧- الارتقاء بالدور المحوري لمدينة ينتشوان.

٨- دعم تطوير المؤسسات السياحية وتشجيعها على "الخروج".

٩- تهيئة وتحسين بيئة الخدمات الثقافية والسياحية الإسلامية.

٥- السياسات الضريبية التفضيلية

تشير السياسات الضريبية التفضيلية إلى تلك السياسات التي تطبقها دولة ما لتحفيز ودعم بعض المناطق الخاصة أو الصناعات أو المؤسسات أو العائلات، وذلك من خلال العائدات أو

النفقات، وتهدف إلى زيادة مستوى العائد أو خفض النفقات، وهي أداة تطبقها الصين لتحقيق عدد من الأهداف المحددة، وأهداف التنمية الاقتصادية على وجه الخصوص.

وبعد تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، وضعت الصين تباعًا سلسلة من السياسات الضريبية الإقليمية بمستويات متعددة. والتي تم تطبيقها وفق ظروف المناطق الاقتصادية الخاصة، المناطق الاقتصادية التنموية، المناطق الاقتصادية المفتوحة الساحلية والمناطق الداخلية. وبعد دمج الضريبة على المؤسسات المحلية والأجنبية، تحولت السياسات الضريبية في الصين إلى منظومة السياسات الضريبية الخاصة بالصناعات المختلفة. وتعد المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا المنطقة التجريبية الوحيدة التي تغطي مقاطعة كاملة داخل الصين، ومن ثم فإنه من الضروري أن يتم منحها سياسات ضريبية أكثر تيسيرًا من تلك التي تحصل عليها المقاطعات المتقدمة في شرق الصين، وذلك حتى يتم تحقيق الأهداف الاستراتيجية القومية. ووفقًا للوظائف الخاصة بالمنطقة التجريبية، فإنه يجب وضع السياسات الضريبية التحفيزية التي تفيد في الانفتاح والانفتاح على الدول العربية على وجه الخصوص، والتي تصب في صالح صناعات الطاقة والصناعات البتروكيماوية، وكذلك السياسات التحفيزية الخاصة بتطوير الأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية، والتي تفيد في تحول الصناعات.

وتشمل السياسات الضريبية التحفيزية سياسات على مستوى الدولة وأخرى على مستوى منطقة نينغشيا. من بينها السياسات التي تتم على مستوى الدولة وهي تشمل السياسات العادية والسياسات الخاصة والريادية، أما السياسات التي تتم على مستوى منطقة نينغشيا فتشمل السياسات العادية والخاصة بالمناطق الصناعية، والسياسات الخاصة بمنطقة بينخه الجديدة، وبمنطقة يويه خاي وان التجارية وغيرها من الحوافز الضريبية. وتشمل هذه السياسات مستويات متعددة تغطي الاستثمارات المالية، الصناديق الحكومية، الضريبة على المؤسسات، الضريبة على الدخل الشخصي، الضريبة على المبيعات، استرداد الضرائب التصديرية والضريبة على الموارد وغيرها من الحوافز الضريبية.

٦- سياسات الأمن القومي

خلال مرحلة الانفتاح على الخارج، يجب الاهتمام بحماية سيادة الدولة والأمن الاقتصادي والاجتماعي. وفيما يتعلق بانفتاح الصناعات والتعاون الخارجي، يجب الاهتمام بشكل كبير بالرقابة على أمن الصناعات وما يتعلق بمواجهة الأزمات، والتحذير من مخاطر عمليات الاندماج

والاستحواذ عبر الحدود على الأمن الاقتصادي بنينغشيا. وفي مجال التعاون المالي، يجب التركيز على آليات تجنب المخاطر وتأسيس آليات الأمن المالي، والجذب الاستراتيجي للبترودولار العربي، واستكمال اللوائح والقوانين والمنظومة الرقابية الخاصة بجذب البترودولار، كما يجب الاهتمام بشكل خاص بالتدفقات الاستثمارية للبترودولار وتجنب تدفقات رأس المال الإرهابي.

كما يعد استغلال القضايا الوطنية إحدى الوسائل المهمة التي تعتمد عليها القوى المعادية للتأثير على الأمن الداخلي. وتعد المنطقة الواقعة على طول طريق الحرير منطقة تجمع للأقليات الصينية، ومن ثم فإنه من الضروري التحذير من مخاطر دعم القوى المعادية للمجموعات الانفصالية داخل الصين للقيام بأعمال تخريبية هدامة، وبناء عليه، فإنه يجب تعزيز التعاون الأمني الدولي مع مختلف دول آسيا الوسطى، ومواجهة القوى الإرهابية والانفصالية والمتطرفة. وتأسيس خط دفاع أمني على طول "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير".

فريق العمل

المحتويات

إهداء ..... هـ
مقدمة المترجم ..... ز
نبذة المحرر والمترجم ..... ك
تقديم ..... م

الباب الأول: الانفتاح ودفع التنمية: التعاون الصيني العربي وتأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا ١
الفصل الأول: الفكر الاستراتيجي الصيني تجاه تنمية غرب الصين ٣
الفصل الثاني: دفع التنمية من خلال الإصلاح: بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وجولة جديدة في مسيرة التنمية الكبرى لغرب الصين ٢٥
الفصل الثالث: الانفتاح غربًا: التعاون الصيني العربي وتأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا ٣٣

الباب الثاني: التعاون الصيني العربي في المجالين التجاري والاقتصادي: التعاون بين نينغشيا والدول العربية في مجال تجارة البضائع ٣٩
الفصل الأول: تطور تجارة البضائع في نينغشيا ٤١
الفصل الثاني: خطة ومحاور المنطقة الاقتصادية التجريبية المفتوحة بنينغشيا ٦١
الفصل الثالث: المشكلات التي تواجه تطوير تجارة البضائع في المنطقة الاقتصادية التجريبية المفتوحة بنينغشا والسياسات المطلوبة لحلها ٦٩

الفصل الرابع: استراتيجية نينغشيا للانفتاح غربًا: الاعتماد على الانفتاح من أجل التنمية ٧١
الفصل الخامس: انفتاح نينغشيا غربًا والتعاون التجاري والاقتصادي بين الصين والدول العربية ٧٥
الفصل السادس: السياسات التجارية التجريبية في المنطقة الاقتصادية التجريبية بنينغشيا ٨١
الفصل السابع: تأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية المفتوحة بنينغشيا ومشكلات
الأمن الاقتصادي الوطني ٨٥

الباب الثالث: التعاون الصيني العربي في المجالين التجاري والاقتصادي: التعاون بين نينغشيا والدول العربية في مجال تجارة الخدمات واستغلال رأس المال الأجنبي ٨٩
الفصل الأول: أسس تطوير تجارة الخدمات بنينغشيا: تطوير الخدمات ٩١
الفصل الثاني: نقاط جديدة مضيئة في تطور تجارة الخدمات بنينغشيا:
تأسيس معرض الصين والدول العربية..... ٩٩
الفصل الثالث: صناعة السياحة في نينغشيا: أحد المجالات التقليدية لتجارة الخدمات ١٠٧
الفصل الرابع: جهود نينغشيا في خلق منصات لسلسة صناعات عابرة للدول
والمناطق: المنطقة الجمركية الشاملة بينتشوان..... ١١١
الفصل الخامس: الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنينغشيا: حجم استثمارات كبيرة ١١٩
الفصل السادس: تطوير تجارة الخدمات بنينغشيا والاتجاهات الجديدة لاستغلال
الاستثمارات الأجنبية المباشرة..... ١٢٥

الباب الرابع: التعاون الصيني العربي في المجال المالي: التعاون المالي بين نينغشيا والدول العربية ١٢٧
الفصل الأول: واقع التطور المالي بنينغشيا ١٢٩
الفصل الثاني: دور نينغشيا في التوسع في التعاون المالي بين الصين والدول العربية ١٣٩
الفصل الثالث: مقترحات لدفع النشاط المالي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية
بنينغشيا من خلال التعاون المالي بين الصين والدول العربية ١٥٣

الباب الخامس: التعاون الصيني العربي في المجال المالي: نينغشيا والجذب الاستراتيجي للبترودولار العربي ١٦١
الفصل الأول: الاحتياطي المقدر للبترودولار في الوقت الحالي ١٦٣

الفصل الثاني: التغير في اتجاهات تدفقات البترودولار وأنماط الاستثمار ١٦٧
الفصل الثالث: ضرورة وإمكانية جذب مناطق غرب الصين للبترودولار ١٧٣
الفصل الرابع: مشكلات وسياسات جذب البترودولار بمناطق غرب الصين ١٨٥

الباب السادس: التعاون الصيني العربي في مجالات الطاقة: التعاون بين نينغشيا والدول العربية في مجالات الطاقة ١٩٣
الفصل الأول: تمهيد ١٩٥
الفصل الثاني: الإمكانات الكبيرة للتعاون الصيني العربي في مجالات الطاقة ١٩٩
الفصل الثالث: العوامل المؤثرة في التعاون الصيني العربي في مجالات الطاقة ٢٠٩
الفصل الرابع: الفرصة التاريخية لتوجه الدول العربية "شرقًا" ٢١٣
الفصل الخامس: حاجة التعاون الصيني العربي في مجالات الطاقة إلى التقييم الشامل والاستراتيجي ٢١٧
الفصل السادس: دور نينغشيا في التعاون الصيني العربي في مجالات الطاقة ٢٢٣

الباب السابع: التعاون الصيني العربي في مجالات الطاقة: التعاون الصيني السعودي في مجالات الطاقة ٢٣٣
الفصل الأول: أمن وتجارة ودبلوماسية الطاقة ٢٣٥
الفصل الثاني: التعاون الصيني السعودي في مجال الطاقة ٢٤٣
الفصل الثالث: العقبات التي تواجه التعاون الصيني السعودي في مجال الطاقة ٢٤٩
الفصل الرابع: تعميق استراتيجية التعاون الصيني السعودي في مجال الطاقة ٢٥٣

الباب الثامن: التعاون الصيني العربي في المجال السياحي: التعاون السياحي بين نينغشيا والدول العربية ٢٥٩
الفصل الأول: تطور القطاع السياحي في الصين والدول العربية ٢٦١
الفصل الثاني: التعاون الصيني العربي في المجال السياحي: الماضي والحاضر ٢٧١

الفصل الثالث: التعاون الصيني العربي في المجال السياحي: الظروف الداعمة والقيود ٢٧٩
الفصل الرابع: المنطقة الاقتصادية التجريبية بنينغشيا ودفع التعاون الصيني العربي
في المجال السياحي ٢٨٩

الباب التاسع: السياسات الضريبية التفضيلية للمنطقة الاقتصادية التجريبية بنينغشيا ٣٠٣
الفصل الأول: الأدلة الاقتصادية للسياسات الضريبية التفضيلية ٣٠٥
الفصل الثاني: تطور السياسات الضريبية التفضيلية على مستوى المناطق الصينية ٣١٣
الفصل الثالث: حول الإيرادات والنفقات الضريبة بالمنطقة الاقتصادية التجريبية
المفتوحة بنينغشيا ٣٢٧
الفصل الرابع: مكانة المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا
والسياسات الضريبية الخاصة بها ٣٤١
الفصل الخامس: وظائف المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا
والسياسات الضريبية الخاصة بها ٣٤٥
الفصل السادس: سلبيات السياسات الضريبية المتبعة في المنطقة الاقتصادية
التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا ٣٤٧
الفصل السابع: السياسات الضريبية التفضيلية للمنطقة الاقتصادية التجريبية
الداخلية المفتوحة بنينغشيا ٣٤٩
الفصل الثامن: السياسات الضريبية التفضيلية للمنطقة الاقتصادية التجريبية
الداخلية المفتوحة بنينغشيا على مستوى المنطقة ٣٥٣
المراجع ٣٦١
الملحق ٣٦٧
ثبت المصطلحات ٣٨٩
أولاً: عربي – صيني ٣٨٩
ثانياً: صيني – عربي ٣٩٩
كشاف الموضوعات ٤٠٩